مجلس التعاون

مدير هيئة السياحة بمكة: الأزمة المالية ستؤثر إيجاباً على السياحة واستثماراتها بالسعودية

الرياض/ متابعات:
توقع المدير التنفيذي للهيئة العامة للسياحة والآثار بمنطقة مكة المكرمة أن تبعات الأزمة المالية العالمية سيكون لها تأثير إيجابي على قطاع الاستثمار والسياحة في المملكة.

وأشار محمد بن عبدالله العمري (للجزيرة) إلى مؤشرات ترجح اهتمام السعوديين بالسياحة الداخلية وعودة الأموال المهاجرة والتي كانت في طريقها للسياحة أو الاستثمار في الخارج لوجود عدد كبير من العوامل منها الاستقرار الاقتصادي والسياسي والنظام الأمني وعدم وجود قيود على الصناعة خصوصاً أن المملكة أصبحت تحتضن العديد من مناطق الجذب السياحي, فضلاً عن ما يتمتع به الاقتصاد السعودي من قوة ومتانة في مواجهة تبعات الأزمة المالية العالمية وهو ما عكسته أرقام ميزانية الخير للعام المقبل وما تضمنته من مشروعات تنموية رائدة تصب جميعها في صالح الاستثمار السياحي وتدعم مشروعاته وخططه بشكل مباشر أو غير مباشر.

وبين العمري أن الهيئة العامة للسياحة والآثار تعمل على عدد من الدراسات الخاصة بمنطقة مكة المكرمة ضمن التوجه العام لصاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة حيث يتوقع أن يتم الانتهاء من عدد من الدراسات بالتعاون مع أمانة جدة لطرح ثلاث فرص استثمارية سياحية خلال عام 2009م على ساحل البحر الأحمر الأول مشروع (المجيرمه) والتي تقع على بعد 120 كم من جدة مربع حيث تعمل الهيئة مع أمانة جدة لتجهيزها وطرحها للقطاع الخاص للاستثمار، أما الثاني هو مشروع تطوير شاطئ الليث والثالث مشروع شاطئ القنفذة.

وحول الإجراء الخاص بنقل اختصاصات الإشراف على الفنادق والشقق المفروشة من وزارة التجارة والصناعة إلى الهيئة العامة للسياحة والآثار بين العمري أن الهيئة بناء على التنظيم الجديد المقر من مجلس الوزراء مؤخراً والذي ينص في إحدى فقراته إشراف الهيئة العامة للسياحة والآثار المباشر على الفنادق والشقق المفروشة ومشروعات الإيواء والقيام بتصنيفها حسب المستوى الذي ينطبق عليها بناءً على المعايير والشروط والمواصفات التي طرحتها الهيئة على موقعها الإلكتروني (www. scta. gov. sa).

وفي نهاية حديثه قال العمري إن الهيئة العليا للسياحة ينتظرها (تحد كبير) كما قال مهندس السياحة في المملكة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار وذلك نظراً لقرارات التكليف بقطاعات مهمة كالآثار والمتاحف والفنادق ووكالات السفر والسياحة والاستثمار السياحي والهيئة بخبراتها البشرية بقيادة سموه قادرة إن شاء الله على تحمل المسؤولية وهي ملتزمة بتنفيذ الأعمال المناطة بها والنهوض بصناعة السياحة السعودية إن شاء الله متأملين في شركائنا من القطاع العام والخاص استمرار العمل بشكل جماعي.

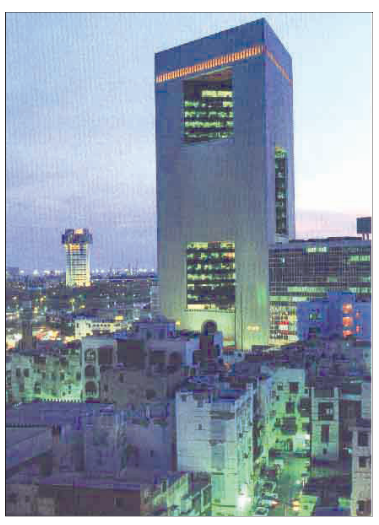

أضواء

(قمة الإعداد لقمة الإنجاز)

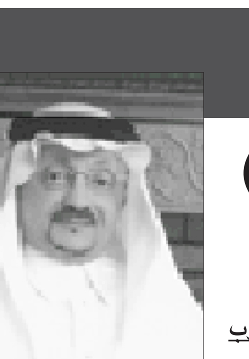

د. هاشم عبده هاشم

بعيدًا عن الإثارة والادعاء.. وبعيدًا عن المزايدات..
وبعيدًا عن المتاجرة بمشاعر الشعوب وعواطفها..
أثبتت دول مجلس التعاون الخليجي..أنها طليعة العمل العربي المتجاوب مع آمال الشعوب وتطلعاتها..والمتفق مع مصالحها..
ونصرة قضاياها..والتمسك بثوابتها الوطنية والقومية.. بعيدًا عن «التشنج» والصراخ..
والانفعال.. واستثارة عباد الله البسطاء.. من المجروحين.. والمأزومين..

ونصرة قضاياها..والتمسك بثوابتها الوطنية والقومية.. بعيدًا عن «التشنج» والصراخ.. والانفعال.. واستثارة عباد الله البسطاء.. من المجروحين.. والمأزومين..

فالدول الخليجية الست لم تتردد لحظة واحدة في إعطاء أولوية مطلقة (في قمة مسقط) للوضع المأساوي الدامي الذي تعيشه غزة.. بفعل العربدة الإسرائيلية اللا إنسانية..

وإلا فما الذي يمكن له أن يتقدم على عدوان سافر.. وجريمة جديدة.. تقدم عليها إسرائيل ضد مواطنين عزل.. أبرياء لا ذنب لهم إلا أنهم يقفون (شوكة) في حلق العدو الغاشم ويحولون دون التعدي على كرامتهم.. وحقوقهم.. ووجودهم الكبير..

بحق..فإن قمة مسقط، وإن كانت قد عقدت من أجل النظر في قضايا خليجية مصيرية..تتعلق بأوضاعها الأمنية..والاقتصادية.. إلا أنها وضعت الشأن الفلسطيني في مقدمة أعمالها..ووفرت أرضية ممتازة للقمة العربية المتوقع عقدها غداً الجمعة..حتى تخرج بقرارات في مستوى الحدث.. بمواجهة التعنت الإسرائيلي.. وجرائمه البربرية المتصاعدة في غزة..

ولا شك أن العرب وليس غيرهم هم الأقدر على اتخاذ مثل هذه القرارات التاريخية..

وعندما أقول العرب.. فإنني أقصد بهم.. العرب المخلصين للقضية.. وليس المستثمرين لها.. الساعين للوقوف أمام الصلف الإسرائيلي.. وليس المتخاذلين أمامه.. الداعين إلى النصر الحقيقي.. وليس إلى (تأجيج) مشاعر الشعوب..وإلهاب حماسها..واستغلال عواطفها.. واستثمار نتائج هذه العواصف.. وقبض الثمن عليه..

والحقيقة أيضاً..

أن الأمة العربية لابد وأن تحارب (أولاً) كل صنوف الازدواج في السلوك.. إن هي أرادت أن تقف بقوة أمام العدوان الإسرائيلي (المتنمّر).. وإلا فإن المستقبل لن يكون سارًا وسعيدًا بالنسبة لنا كشعوب.. وليس ساراً ومطمئنا بالنسبة لدول المنطقة بأسرها..

ولذلك فإن الانتصار الحقيقي المطلوب..هو الانتصار على أنفسنا..

فإذا نحن نجحنا في القمة القادمة في تحقيق هذا الهدف.. فإن أحدًا لن يستطيع أن يلحق بنا الهزيمة.. مهما عظم شأنه..وطغى جبروته.. وفي مقدمة هؤلاء.. عدو الأمة الأول..إسرائيل..ومن يؤازر جرائمها المتصفة بالبربرية والجنون..

ضمير مستتر:
(من يرفعون أصواتهم.. لا يخدمون قضايا الأمة..وإنما يمزقون صفوفها..وينصرون بذلك عدوها).

عن صحيفة (الرياض)

دول الخليج تقر تجمعاً نقدياً في العالم بعد الاتحاد الأوروبي

مسقط/ العمانية:
يترقب خبراء قطاعي المال والاقتصاد الخليجيون البيان الختامي لقمة قادة دول الخليج المنعقدة في مسقط، ويتوقع أن يكون حاسما ومكملاً لمراحل مسيرة التكامل الاقتصادي والنقدي في المنطقة والمتعلقة بالاتحاد النقدي والعملة الموحدة.

وينتظر أن تخرج قمة مسقط بمصادقة الدول الأعضاء الداخلة في الاتحاد النقدي الخليجي (السعودية، قطر، البحرين، الإمارات، والكويت) على اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي الخليجي واختيار مقره كخطوة أولى نحو إنشاء البنك المركزي الخليجي.

وحول الفترة اللازمة لنفاذ اتفاقية الوحدة النقدية، أوضحت مصادر مطلعة أن أي وثيقة قانونية لا بد أن تمر بعدة مراحل لنفاذها بدءا بالتصديق وانتهاء بالإيداع وهي المرحلة التي تؤكد قبول الدولة بالكامل بوثيقة الاتفاقية، وبالتالي فإن اتفاقية الوحدة النقدية ستنتقل بعد توقيع قادة دول المجلس عليها إلى مرحلة التصديق عليها من قبل المنظومة التشريعية داخل كل دولة، ومن ثم إيداعها لدى الأمانة العامة لتكون بذلك قد دخلت حيز النفاذ وبناء عليه يبدأ العمل على إنشاء المجلس النقدي. وأشار إلى أن المقترح المتفق عليه تقريبا بضرورة أن تصادق الدول الأعضاء الخمس جميعها على الوثيقة ليتحقق حيز النفاذ، على اعتبار أن الاتفاقية يترتب عليها عديد من الالتزامات والقضايا العامة والفنية والمالية (الميزانية) ذات العلاقة بإنشاء المجلس النقدي وتشغيله. وحسب المصادر لن تكون هذه الاتفاقية نافذة إلا في حال اعتمادها من قادة مجلس التعاون اليوم.

ووفق مصادر، يتكون النظام الأساسي للمجلس النقدي الخليجي من 28 مادة، ويستهدف تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى بين دول المجلس.

ويتطلب قيام الاتحاد النقدي تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء لضمان إسهامها في الاستقرار المالي والنقدي، وبما يكفل تحقيق درجة عالية من التقارب الاقتصادي المستدام في منطقة العملة الموحدة. وأيضا تهيئة البنى المتعلقة بنظم المدفوعات ونظم تسويتها اللازمة للعملة الموحدة، وتبني تشريعات مصرفية وقواعد مشتركة في مجال الرقابة المصرفية بما يحقق الاستقرار النقدي والمالي. وكذلك إنشاء مجلس نقدي يُعد لإنشاء بنك مركزي يتمتع بالاستقلالية التامة ويكون من أغراض البنك المركزي الأساسية رسم وتنفيذ السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف للعملة الموحدة، وإصدار عملة موحدة تحل محل عملات الدول الأعضاء.

كما ألزمت الاتفاقية الدول الأعضاء فور دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ باتخاذ الإجراءات المطلوبة لإنشاء المجلس النقدي، على ينشأ المجلس النقدي ويمارس مهامه ووظائفه طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية ونظامه الأساسي إلى حين قيام البنك المركزي الذي سيحل بصفة تلقائية محل المجلس النقدي فور الانتهاء من الإجراءات المتعلقة بإنشاء البنك المركزي.

وفيما يتعلق بالشخصية القانونية للمجلس النقدي، أكدت مسودة الاتفاقية تمتع المجلس النقدي بالشخصية القانونية المستقلة في الدول الأعضاء في حدود الأهداف والمهام الموكلة إليه طبقاً لهذه الاتفاقية ونظامه الأساسي.

ويهدف المجلس النقدي وبصفه أساسية إلى تهيئة وتجهيز البنى الأساسية المطلوبة لقيام الاتحاد النقدي، وعلى الأخص إنشاء البنك المركزي وإرساء قدراته التحليلية والتشغيلية.

وتتضمن مهام المجلس النقدي تعزيز التعاون بين البنوك المركزية الوطنية لتهيئة الظروف اللازمة لقيام الاتحاد النقدي، تهيئة وتنسيق السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف للعملات الوطنية إلى حين إنشاء البنك المركزي، متابعة الالتزام بحظر إقراض البنوك المركزية الوطنية للجهات العامة في الدول الأعضاء، ووضع القواعد اللازمة لتنفيذ ذلك.

ومن المهام أيضا تحديد الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لقيام البنك المركزي بمهامه بالتعاون مع البنوك المركزية الوطنية، تطوير الأنظمة الإحصائية اللازمة لتحقيق أهداف الاتحاد النقدي، الإعداد لإصدار أوراق النقد والمسكوكات المعدنية للعملة الموحدة، والعمل على وضع وتطوير إطار عمل لإصدارها وتداولها في منطقة العملة الموحدة. كذلك التأكد من جاهزية نظم المدفوعات ونظم تسويتها للتعامل مع العملة الموحدة، متابعة وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة وتحديداً فيما يتعلق بمعايير تقارب الأداء الاقتصادي. على أن يحدد المجلس النقدي في ضوء ذلك البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة وطرحها للتداول، والتوصية بشأن التشريعات اللازمة لقيام الاتحاد النقدي وإنشاء البنك المركزي وإصدار العملة الموحدة.

ووفقاً للمصادر ذاتها، فإن الاتفاقية تلزم الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي بالتشاور مع المجلس النقدي فيما يتعلق بأي تشريع مقترح يتعلق بالاتحاد النقدي.

العملة الموحدة

ويحدد المجلس النقدي، الذي سيتألف من مجلس إدارة وجهاز تنفيذي يحدد النظام الأساسي للمجلس اختصاصات كل منهما، مسمى العملة الموحدة وتقسيماتها وفئاتها ومواصفاتها وعلاماتها الأمنية، وسعر صرفها مقابل العملات الأجنبية.

وحول إجراءات إصدارها، لفتت المصادر ذاتها إلى أنه سيتم تحديد القيم التبادلية لعملات الدول الأعضاء مقابل العملة الموحدة قبل إصدارها بأسعار صرف ثابتة غير قابلة للإلغاء على أن تبدأ العملة الموحدة كوحدة حسابية وذلك طبقاً للقرارات الصادرة عن المجلس النقدي. وستكون أوراق النقد والمسكوكات المعدنية الصادرة عن البنك المركزي هي العملة القانونية الوحيدة في منطقة العملة الموحدة. ويجوز أن تظل أوراق النقد والمسكوكات المعدنية الصادرة في الدول الأعضاء عملة قانونية لها قوة إبراء في حدود إقليمها بعد إصدار العملة الموحدة لفترة تحدد من قبل البنك المركزي وذلك لإغراض استبدال عملات الدول الأعضاء بالعملة الموحدة.

البنك المركزي

وأوضحت المصادر أن إنشاء البنك المركزي وإحلاله محل المجلس النقدي يتم وفق قرار يصدره المجلس الأعلى بناءً على توصيه من المجلس النقدي، ويباشر مهامه وفقاً لأحكام اتفاقية الوحدة النقدية ونظامه الأساسي. على أن يتمتع البنك المركزي بالشخصية القانونية المستقلة في حدود الأهداف والمهام المنصوص عليها في الاتفاقية ونظامه الأساسي.

ويتمثل الهدف الأساسي من إنشاء البنك المركزي في تحقيق استقرار الأسعار في منطقة العملة الموحدة في إطار التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي. فيما تتضمن مهامه رسم وتنفيذ السياسة النقدية للعملة الموحدة بما فيها سياسة سعر صرفها وضمان التطبيق المتوافق لها في منطقة العملة الموحدة من خلال البنوك المركزية الوطنية، إدارة الاحتياطيات من النقد الأجنبي العائدة للعملة الموحدة، وإصدار أوراق النقد والمسكوكات المعدنية بفئات العملة الموحدة. وأيضا تعزيز التشغيل الفعال للبنية الأساسية لنظم المدفوعات المالية ونظم تسويتها ضمن منطقة العملة الموحدة، وأداء الوظائف التشغيلية والإحصائية والاستشارية اللازمة لممارسة أعماله وأداء وظائفه، إلى جانب وضع قواعد عامة للرقابة الوقائية على المؤسسات المالية.

كما يحظر على أي من أجهزة مجلس التعاون والجهات الحكومية توجيه أية تعليمات إلى البنك المركزي والبنوك المركزية الوطنية ولأي عضو من أعضاء أجهزتها التنفيذية من شأنها التأثير في أدائها لواجباتها ومهامها بموجب هذه الاتفاقية ونظمها الأساسية، وعلى تلك الأجهزة والجهات الحكومية والعامة التعهد باحترام هذه المبادئ وعدم التأثير بأي شكل من الأشكال في أعضاء الأجهزة التنفيذية المشار إليها أثناء ممارستهم وظائفهم. ويحدد النظام الأساسي أجهزة البنك المركزي واختصاصاتها.

ووفقا للاتفاقية فإن على الدول الأعضاء اتخاذ جميع التدابير والإجراءات لضمان انسجام تشريعاتها الوطنية بما فيها الأنظمة الأساسية لبنوكها المركزية مع أحكام هذه الاتفاقية بما يسمح للبنك المركزي بممارسة وظائفه وأداء مهامه. وتلتزم البنوك المركزية الوطنية بما يصدره البنك المركزي من تعليمات في المسائل المتعلقة باختصاصات البنك المركزي.

وعن العلاقات مع البنوك المركزية الوطنية، تمارس المؤسسات المالية القائمة في الدول الأعضاء أنشطتها طبقاً للوائح والقرارات الصادرة عن البنك المركزي والتي يتم إبلاغها من خلال البنوك المركزية الوطنية. على أن يضع البنك المركزي مبادئ وشروط تنظيم الرقابة الوقائية على المؤسسات المالية الموجودة في الدول الأعضاء وإجراءات الالتزام والتدابير الواجب اتخاذها في مجال الاستقرار المالي .

أما بالنسبة للعلاقات الدولية للبنك المركزي، فإن البنك المركزي يمثل منطقة العملة الموحدة في منظمات ومنتديات التعاون المالي والنقدي الدولية عند بحثها مواضيع تتعلق بالسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف أو غيرها من المواضيع ذات الصلة بمهام ووظائف البنك المركزي، بما في ذلك إبرام اتفاقات دولية ثنائية أو جماعية مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية.

وبخصوص تنسيق السياسات الاقتصادية وسياسات المالية العامة، فإن على الدول الأعضاء الالتزام بتبني سياسات اقتصادية تؤدي إلى تحقيق التقارب الاقتصادي الكلي في منطقة العملة الموحدة وفق معايير تقارب الأداء الاقتصادي المقرة لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، ويضع البنك المركزي إجراءات وآليات مراقبة وتقييم هذه المعايير بصفة منتظمة، كما تلتزم الجهات الإحصائية في الدول الأعضاء بتمكين البنك المركزي من الحصول على البيانات الإحصائية خلال الفترة الزمنية التي يراها لازمة لأداء مهامه.

الإقراض والشراء

وبحسب المصادر ذاتها، فإنه يحظر على البنك المركزي والبنوك المركزية الوطنية إقراض الجهات العامة، ويجب تصفية الأرصدة القائمة للقروض الممنوحة من البنوك المركزية الوطنية لهذه الجهات قبل إصدار العملة الموحدة. كما يحظر عليها القيام بعمليات شراء مباشر لأوراق مالية وغيرها من أدوات الدين التي تصدرها الجهات العامة، فيما لا يسري الحظر على المؤسسات المالية. ودون الإخلال بما تقدم، يُسمح للبنك المركزي والبنوك المركزية الوطنية بشراء هذه الأدوات في السوق الثانوية, وذلك في إطار تنفيذ عمليات السوق المفتوحة، كما يجوز قبولها كضمان.

وفيما يتعلق بالإجراءات الجزائية، تلتزم الدول الأعضاء باعتماد أنظمة موحدة لمكافحة جرائم تزييف النقد تتضمن الإجراءات الواجب اتخاذها لحمايتها بما في ذلك النص على عقوبات موحدة ضد هذه الجرائم، وللبنك المركزي فرض جزاءات مالية وتحميلها على حسابات البنوك المركزية الوطنية لدى البنك المركزي في حالة مخالفة هذه البنوك الالتزامات المترتبة عليها بموجب ما يصدر من قرارات أو تعليمات عن البنك المركزي, ويحدد البنك المركزي بقرار منه هذه المخالفات والجزاءات المترتبة على كل مخالفة.

ولفتت المصادر إلى أن البنك المركزي وأجهزته وموظفيه في الدول الأعضاء يتمتعون بالامتيازات والحصانات اللازمة لتحقيق أهدافه والقيام بمهامه طبقاً لاتفاقية مزايا وحصانات مجلس التعاون، على أن يبرم البنك المركزي عند إنشائه اتفاق مقر مع دولة المقر يحدد فيه امتيازاته وحصاناته على وجه التفصيل. كما تسري هذه الامتيازات والحصانات على المجلس النقدي عند مباشرته لمهامه ووظائفه.

تقرير: السعودية تسجل 600 مليار ريال إيرادات فعلية في 2009

الرياض/ متابعات:
أكد تقرير اقتصادي حديث، أن عام 2008 كان عاما مميزا للاقتصاد السعودي وواصل من خلاله مسيرة النمو المدعومة بالعوائد القياسية للنفط، مستنتجا من ميزانية العام المالي 2009 متانة الوضع الاقتصادي للسعودية، الذي يعد إشارات مهمة للقطاع الخاص بعدم التردد في ضخ الأموال والاستثمار في الداخل.

وأوضح التقرير الذي أصدرته شركة أرباح المالية في المنطقة الشرقية، أن اقتصاد السعودية قد يكون أقل اقتصادات العالم تضررا بالأزمة المالية العالمية، كما يتضح من ميزانية عام 2009 أن الاقتصاد السعودي يتمتع بدرجة عالية من المرونة في التعاطي مع الأزمات والصدمات الاقتصادية العالمية كصدمة انخفاض أسعار النفط وصدمة انخفاض سعر صرف الدولار، وما تبعه من تأثيرات على سعر صرف الريال وغيرها.

وفيما يخص العجز المتوقع في الميزانية، يرى التقرير أن هذا العجز - إن حدث - لن يشكل أي تهديد لحصافة الاقتصاد السعودي، حيث إنه من الممكن تغطيته وبسهولة فائقة من الاحتياطيات النقدية الهائلة التي تتمتع بها السعودية.

وبين التقرير أن ميزانية الدولة لعام 2009 التي أقرها مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز تعد الأضخم على الإطلاق في تاريخ السعودية، حيث قدرت الإيرادات للعام المقبل لتبلغ 410 مليارات ريال في حين قدرت النفقات عند مستوى 475 مليار ريال، ليبلغ العجز 65 مليار ريال وهو العجز الأول منذ عام 2002، مشيرا إلى أن البيانات الفعلية لعام 2008 أظهرت بلوغ الإيرادات مقدار 1.1 تريليون ريال (أعلى من تقديرات الميزانية بنسبة 144 في المائة) في حين بلغت النفقات نحو 510 مليارات ريال، وعليه تسجيل فائض قياسي قدره 590 مليار ريال يفوق تقديرات الميزانية للعام المالي 2008 بنحو 15 ضعفا.

وذكر التقرير أن صياغة الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2009 تأتي في فترة عصيبة تمر على الاقتصاد العالمي، حيث تستمر معاناته من اضطرابات وتقلبات مالية شديدة أدت إلى انزلاقه في دوامة الركود وربما الكساد الاقتصادي وهو الأشد منذ أزمة الكساد العظيم خلال ثلاثينيات القرن الماضي، إذ أدت هذه العاصفة المالية إلى تراجع حاد للطلب على النفط وبالتالي تهاوي أسعاره بما يزيد على 70 في المائة مقارنة بأعلى مستوى لها على الإطلاق خلال تموز (يوليو) من العام الجاري، وعلى الرغم من الضبابية التي تكتنف أسعار النفط وقيود خفض الإنتاج التي أقرتها منظمة الأوبك لوقف التدهور في الأسعار وما تشكله الإيرادات النفطية من ثقل كبير في الإيرادات الحكومية يبلغ نحو 90 في المائة، إلا أن الميزانية السعودية لعام 2009 أعلنت أرقامها وبقوة المضي قدما في الإنفاق على المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية التي من شأنها ضمان استمرار النمو الاقتصادي في السعودية على الرغم من ظروف عدم اليقين التي تكتنف الاقتصاد العالمي.

وتوقع التقرير أن تكون الإيرادات الفعلية لعام 2009 أعلى من تقديرات الميزانية لتبلغ نحو 600 مليار ريال، منها 540 مليار ريال إيرادات نفطية، أما بالنسبة للإيرادات الفعلية للدولة، فقد بلغت لعام 2008 مقدار 1.1 تريليون ريال مقارنة مع 621.5 مليار ريال لعام 2007، أي بنسبة نمو قدرها 77 في المائة، كما يلاحظ خلال الفترة من عام 2004 إلى عام 2008 أن الإيرادات الفعلية المسجلة فاقت تلك المتوقعة وهذا دليل على تحفظ الحكومة عند إعدادها للميزانية.

وقال التقرير إنه وفقا للبيانات الأولية، يتوقع أن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2008 مقدار 1.7 تريليون ريال، محققا بذلك نموا نسبته 22 في المائة (4.2 في المائة بالأسعار الثابتة) مقارنة بنمو نسبته 7.6 في المائة للعام السابق،إذ يأتي هذا النمو المتوقع مدعوما بالنمو الكبير المتوقع تحققه في القطاع البترولي وبنسبة 34.9 في المائة بالأسعار الجارية، كذلك يأتي هذا النمو المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي مدعوما بتوقع نمو القطاع الحكومي بنسبة 3 في المائة والقطاع الخاص بنسبة 4.3 في المائة وهو الأقل منذ عام 2003، كما يتوقع أن تحقق جميع القطاعات الاقتصادية المكونة له نموا حقيقيا إيجابيا هذا العام، حيث من المتوقع أن يبلغ النمو الحقيقي في قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية 5.4 في المائة،قطاع الاتصالات والنقل والتخزين 11.4 في المائة، قطاع الكهرباء والغاز والماء 6.3 في المائة، قطاع التشييد والبناء 4.1 في المائة، قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق 4.2 في المائة، وأخيرا قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات بنسبة 2.2 في المائة، أما بالنسبة لعام 2009، فتوقع التقرير أن يتباطأ نمو الاقتصاد السعودي ليبلغ بالأسعار الثابتة نحو 3.6 في المائة (7.7 في المائة بالأسعار الجارية).

بلدية أبوظبي تبدأ تنفيذ تجربة العدادات الزمنية على الإشارات الضوئية..

أبوظبي/ وام:
بدأت بلدية أبوظبي بالتعاون مع مديرية المرور والدوريات بشرطة أبوظبي تجربة نظام العدادات التنازلية ذات الضوء الأخضر المتقطع على الإشارات الضوئية.

وتأتي هذه الخطوة في إطار جهود البلدية لتطوير أنظمة إدارة المرور ومواكبة النمو المتزايد في الحركة المرورية ورفع مستوى السلامة وفقا للقدرة الاستيعابية لشبكة الطرق في أبوظبي.

وذكر سعادة المهندس جمعة مبارك الجنيبي مدير عام بلدية أبوظبي إن النظام الجديد يعطي السائقين فرصة كافية للتوقف والاستعداد للتحرك في الوقت المناسب مما يسهم في تقليل نسبة تجاوز الإشارات الضوئية وبالتالي تقليل نسبة الحوادث.

وأشار الى أن التحسينات التي تجريها الدائرة تشمل ايضا تعميم استخدام أنظمة صديقة للمشاة تعرض إشارات متحركة لتنظيم عبور المشاة على كافة التقاطعات بأبوظبي وتجربة تطبيق العدادات التنازلية بتقاطع شارع الملك خالد بن عبدالعزيز/ شارع الكورنيش لإشعار المشاة ببداية ونهاية الزمن المخصص للعبور مما يساعد على توفير ظروف العبور الآمن للمشاة وتلافي تأخرهم وترددهم في عبور الطريق .

ودعا الجنيبي مستخدمي الطرق للتواصل مع البلدية عبر هاتف التواصل مع حكومة أبوظبي /800555/ وإبداء مقترحاتهم وانطباعاتهم حول نظام العدادات الجديدة حتى يتسنى للدائرة تقييم التجربة وإجراء التحسينات اللازمة عليها تمهيدا لتعميمها على كافة طرق المدينة.

وأكد سعادته إن مشاريع تطوير وتحسين حركة السير والمرور بمدينة أبوظبي مستمرة وتجري وفقا لخطط مدروسة ومنتظمة تراعي النمو المطرد والمتوقع بحجم الحركة المرورية الناجمة عن التوسعات في مساحة المنطقة العمرانية للمدينة وأطرافها ونقل افضل الممارسات والخبرات العالمية لتطبيقها محليا.

وقال إن مدينة أبوظبي تشهد نموا مطردا في عدد المركبات والحركة المرورية على شبكة الطرق..كونها منطقة جذب لمختلف الأعمال التجارية والمشاريع التنموية الواعدة .. مما أدى إلى الازدحام الملحوظ في مختلف المناطق أبوظبي.

وأوضح أن إحصائيات البلدية تشير إلى ارتفاع العدد الكلي للمركبات والآليات العابرة لجسر مصفح باتجاه الخارج من مليون و/772/ ألفا و/146/ مركبة خلال شهر أبريل من عام 2007 إلى مليونين و/263/ ألفا و/385/ مركبة خلال نفس الشهر في العام الحالي 2008 .. فيما شهدت هذه الفترة زيادة في عدد الشاحنات بلغت /4ر44/ بالمائة وارتفع عدد الحافلات بنسبة /3ر36/ بالمائة وعدد السيارات الخفيفة بنسبة /3ر25/ بالمائة.

أراضي دبي تصدر أول موسوعة عقارية للإمارة بمناسبة ذكرى تولي محمد بن راشد مقاليد الحكم

دبي/ وام:
تعتزم دائرة الأراضي والأملاك في دبي إصدار أول موسوعة عقارية شاملة لمدينة دبي تزامنا مع ذكرى تولي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله مقاليد الحكم في إمارة دبي.

وستضم الموسوعة مئات الصور الفوتوغرافية والخرائط ورسوم /إليستريشن/ و/إنفو جرافيكس/ تنشر للمرة الأولى لتصبح مرجعا موثوقا وأساسيا لكل العاملين في السوق العقاري .. وللمستثمرين الراغبين في التعرف إلى الطفرة العقارية الحاصلة في الإمارة بأدق تفاصيلها.

وقال سعادة سلطان بطي بن مجرن مدير عام دائرة أراضي وأملاك دبي في تصريح صحافي له في دبي ان الموسوعة تحمل اسم /مفاتيح عقارات دبي/ وهي مشروع إعلامي وطني متميز ورفيع المستوى من حيث المضمون العلمي والشكل الفني والطباعة الفاخرة حيث طبعت بعض أجزائها خارج الدولة بتقنيات فنية حديثة .

وأضاف ان الموسوعة تعد الأولى من نوعها على صعيد المطبوعات التي تناولت الطفرة العقارية في الإمارة .. إذ تسلط الضوء على تاريخ المدينة العقاري منذ نشأتها الأولى قبل خمسة آلاف عام .. وتعرج على تطورات هذا المفصل الحيوي منذ بدايات ظهور دبي على الساحة الدولية وانتهاء بوصول الإمارة إلى العالمية.

وأكد محمد سلطان ثاني مساعد مدير عام الدائرة ان إصدار هذه الموسوعة يأتي في إطار مساعي دائرة الأراضي وجهودها المستمرة نحو إبراز المكتسبات التي تحققت .. ونشر الثقافة والوعي العقاري في السوق .

وأشار إلى ان الموسوعة /مفاتيح عقارات دبي/ تضم أحد عشر فصلا أبرزها المفتاح الأول وهو بعنوان /من بيوت الطين إلى ناطحات السحاب/ الذي يحكي قصة تطورالعمارة في دبي .. في حين يتضمن المفتاح الثاني وهو بعنوان /ثورة مارد دبي/ تحليلا علميا هو الأول من نوعه للمشاريع العقارية خلال الفترة من عام 2002 حتى نهاية العام الحالي .. وشرحا دقيقا مدعوما بالصور غير المنشورة عن أكثر من 45 مشروعا عقاريا رياديا في دبي ستنشر تحت عنوان /مدن في مدينة/.

وذكر ان المفتاح الثالث الذي يحمل عنوان /الكلمة الأخيرة للقانون/ يتضمن أكثر من 150 سؤالا في التشريعات والقوانين والأنظمة واللوائح العقارية .. وبابا يشمل قوائم بأسماء شركات التطوير العقاري والوساطة المعتمدة من قبل /مؤسسة التنظيم العقاري/ التابعة للدائرة بالإضافة إلى البنوك المرخصة لفتح حساب الثقة للمشاريع العقارية .

أما الباب الرابع فهو بعنوان /تراب من ذهب/ يتناول تطور سعر القدم المربعة في دبي منذ عام 1963 حتى العام الحالي .. مع توقعات للأسعار المستقبلية من عام 2009 الى 2015 .. وسوقي العرض والطلب /السكني ..

والمكتبي والتجاري/ من عام 2008 إلى 2015 .

ونوه مساعد مدير عام الدائرة بأن المفتاح الخامس وعنوانه /من يشتري ..

من يبيع/ يتناول شرائح سكان دبي والقوة الشرائية وتوجهات السوق بين عامي 2009 و2015 .. مع تحليل للتصرفات العقارية من بيع وشراء ورهن وهبة بين عامي 1963 و2007 .. وأعداد وجنسيات مالكي العقارات وأنواعها من عام 2002 إلى 2008.

ويحمل المفتاح السادس عنوان /معانقة السماء/ .. وهو مخصص لأطول الابراج التجارية وأطول الأبراج السكنية في العالم وأطول الأبراج الفندقية في العالم.

ويتناول المفتاح السابع وهو بعنوان /خارج السرب/ أغرب التصاميم المعمارية في دبي .. فيما يتطرق الفصل السادس وعنوانه /دراهم التمويل العقاري/ التقليدي والاسلامي دور البنوك والشركات التمويلية .. وآلية الرسوم وفترات السداد .. وتأثير نمو سوق العقارات في قطاعات الإنشاءات وتجارة التجزئة والتأمين والبنوك والمصارف والنقل والآليات الثقيلة والمطارات والطائرات وباقي القطاعات الاقتصادية.

وتتضمن الموسوعة أيضا توثيقا للسيرة الذاتية للذين شاركوا في الطفرة العقارية تحت عنوان /فرسان العقار والبناء/ .. كما سيكون هناك فصل آخر عنوانه /المليار يبدأ بعقار/ يشتمل على عشرات النصائح للمستثمرين حول متى وكيف يمكن شراء أو بيع أو بناء أو تمويل العقار.

متفرقات

اقتصادي كويتي يتوقع خروج قطاع العقار من أزمته في النصف الثاني من 2009

الكويت/ كونا:
توقع اقتصادي كويتي خروج قطاع العقار من ازمته الحالية التي يمر بها نتيجة لعوامل عالمية واخرى محلية في النصف الثاني من العام 2009.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة مجموعة الخليج عدنان الحداد لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان الهبوط في قطاع العقار تراوحت نسبته بين 30 و 40 في المئة خلال الشهرين الاخيرين.

واضاف الحداد ان القطاع تاثر بالازمة المالية العالمية شانه شان كل القطاعات الاقتصادية كما تاثر بالقانونين 8 و9 لسنة 2008 اللذين منعا الشركات الخاصة من التعامل في القطاع السكني ومنعا البنوك من تقديم تمويل للعقار السكني.

واشار الى ان العقار الكويتي عانى من تضخم في الاسعار وهو ما جعله يتراجع مع ازمة الركود العالمية معتبرا ان الوقت الحالي يمثل فرصة فريدة لاسترداد انفاس هذا القطاع مؤكدا انه على مدار التاريخ كان العقار هو الملاذ الامن للمستثمرين في مواجهة التقلبات الاقتصادية.

واوضح ان العقار الكويتي سيستانف نشاطه وقوته وحيويته بمجرد ان تبدا مؤشرات تعافي اسعار النفط واستعادة البورصة لنشاطها وبدء الاقتصاد العالمي في التعافي من الازمة العالمية التي المت به متوقعا ان تاتي تلك المؤشرات في النصف الثاني من العام 2009.

واشار الى ان الشركات العقارية المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) ما زالت تتصدر تداولات السوق وهو ما يشير الى ان القطاع العقاري ما زال يحظى بثقة المتداولين.

وقال ان بوادر انفراج الازمة بدات مع حكم القضاء الدرجة الاولى الذي استثنى البنوك الاسلامية من احكام القانونين ما يعني امكانية استئناف تلك لبنوك تقديم التمويل للعقار السكني من جديد.

وكانت المحكمة الكلية قضت بالغاء قرار وزارة العدل بالامتناع عن اتخاذ الاجراءات والأمر بالسير نحو تسجيل وقيد التصرفات الواردة على عقارات السكن الخاص في البيع والرهن وعدم خضوع البنوك الاسلامية لأحكام القانونين .

واشار الحداد الى ان تلك الخطوة هي بداية جيدة يمكن ان تتلوها خطوات حكومية وتشريعية من اجل تعديل هذين القانونين اللذين وصفهما بانهما عطلا حركة العقار في الكويت.

وأوضح ان الإحصائيات الحكومية تشير الى ان هناك 80 الف طلب مقدم الى مؤسسة الرعاية السكنية وهذا الرقم سيصل بعد 20 عاما الى 400 الف طلب ومن غير المنطقي ان تكون الحكومة قادرة على تلبيتها وحدها.

وقال ان القانونين المذكورين هدفا الى معالجة الارتفاع الكبير في اسعار العقار السكني وبالفعل تم ذلك لكن مشكلتهما الحقيقية انهما منعا المواطن من الحصول على التمويل اللازم لشراء بيت العمر كما انهما لم يوفرا البدائل المناسبة.

وحول تزايد المعارض العقارية خلال الفترة الاخيرة اوضح الحداد انها تشير الى وجود فائض لدى الشركات في منتجاتها العقارية التي تريد ان تسوقها بشكل جيد وترى في المعارض العقارية فرصة جيدة لهذا الامر.

واوضح ان بعض الشركات تعاني من الجمود في تسويق منتجاتها العقارية وتقع في الوقت نفسه تحت ضغوط البنوك وشركات التمويل التي قدمت تمويلا لهذه الشركات غالبيته قروض قصيرة الاجل ما يدفع الاسعار الى التراجع في السوق طبقا لقانوني العرض والطلب.

واشار الى ضرورة ان يكون هناك اتحاد للشركات المتخصصة في المعارض العقارية لان كثيرا من هذه الشركات لا تنسيق بينها ما قد يتسبب في تضارب بعضها مع بعض وهو ما يقلل فرص هذه الشركات في تحقيق ارباح.